

# تحرك عاجل

## صحفي في قناة الجزيرة يقبع في الحبس الانفرادي

عُرف أن عبدالله الشامي يقبع حالياً في الحبس الانفرادي في سجن ذي إجراءات أمنية مشددة كعقوبة له على استمراره في الإضراب عن الطعام. ولا يزال الصحفي يرفض تناول الطعام منذ 21 يناير/كانون الثاني احتجاجاً على استمرار حبسه.

ففي 12 مايو/أيار نُقل الصحفي الذي يعمل مع قناة الجزيرة بالعربية عبدالله الشامي من زنزنته في سجن استقبال طره إلى سجن العقرب، وهذا السجن، شأنه شأن سجن استقبال طره، جزء من مجمع سجن طره الذي يقع جنوب القاهرة.

ولم تقم السلطات بإبلاغ عائلة عبدالله الشامي أو محاميه بالمكان الذي كانت ستنقله إليه. وفي البداية نفى مسؤولون في سجن طره أنه زال محتجزاً هناك. ولم تكتشف عائلته أنه موجود في سجن العقرب إلا بعد مرور أكثر من 24 ساعة.

**يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:**

- حث السلطات المصرية على إسقاط جميع التهم الموجهة إلى عبدالله الشامي، وإطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط لكونه سجين رأي احتُجز بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، ليس إلا؛
- حث السلطات على السماح لعبدالله الشامي بالحصول على الرعاية الطبية التي قد يحتاجها، وعدم اتخاذ أية تدابير عقابية ضده بسبب إضرابه عن الطعام؛
- دعوة السلطات إلى الإيعاز بإجراء تحقيقات في أنباء التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

**يرجى إرسال المناشدات قبل 27 يونيو/حزيران إلى:**

النائب العام	الرئيس المؤقت	تُرسل نسخة إلى:
هشام محمد زكي بركات	عدلي منصور	نائبة مساعد وزير الخارجية

<p>لشؤون حقوق الإنسان</p> <p>ماهي حسن عبد اللطيف</p> <p>شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية</p> <p>وزارة الخارجية</p> <p>كورنيش النيل</p> <p>القاهرة، جمهورية مصر العربية</p> <p>فاكس: +202 2 574 9713</p> <p>بريد إلكتروني:</p> <p>Contact.Us@mfa.gov.eg</p>	<p>مكتب الرئيس</p> <p>قصر الاتحادية</p> <p>القاهرة، جمهورية مصر العربية</p> <p>فاكس: +202 2 391 1441</p> <p>المخاطبة: فخامة الرئيس</p>	<p>مكتب النائب العام</p> <p>دار القضاء العالي</p> <p>1 شارع 26 يوليو</p> <p>القاهرة، جمهورية مصر العربية</p> <p>فاكس: +202 2 577 4716, +202 2 575 7165</p> <p>(مغلق بعد ساعات الدوام الرسمي، توقيت غرينتش 2+)</p> <p>المخاطبة: السيد المستشار</p>
---	--	---

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في بلدانكم، وإدخال العناوين  
الدبلوماسية المحلية أدناه:

عنوان البريد	رقم الفاكس	العنوان 3	العنوان 2	العنوان 1	الاسم
					الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب  
فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: UA 101/14 ، معلومات  
إضافية. أنظر الرابط:

<http://amnesty.org/en/library/info/MDE12/025/2014/en>

# تحرك عاجل

## صحفي في قناة الجزيرة يقبع في الحبس الانفرادي

### معلومات إضافية

بعد نقل عبدالله الشامي من زنزانته في سجن استقبال طره في 12 مايو/أيار، قدّم محاميه إلى سلطات السجن شكوى طلب فيها كشف النقاب عن مكان وجوده. وقد أبلغته السلطات أن الشامي غير محتجز في سجن طره، ولكنها رفضت تزويده بوثيقة رسمية تؤكد ذلك. وفي اليوم التالي قدّمت عائلة الصحفي ومحاميه شكوى رسمية إلى النائب العام، ولكنه رفض مقابلتهم.

وبعد مواصلة البحث عن عبدالله اكتشفت عائلته أنه محتجز في سجن العقرب، وفي 14 مايو/أيار سُمح لهم بمقابلته. وقد أخبر الشامي عائلته بأنه عندما جاءت قوات الأمن لنقله في 12 مايو/أيار، لم يسمح المعتقلون الآخرون بنقله إلا بعد أن هددتهم تلك القوات باستخدام الغاز المسيل للدموع، وادعى نائب مدير السجن بأن الشامي سيُنقل إلى المستشفى. ولكن السلطات نقلته إلى زنزانية انفرادية في سجن العقرب. ومنذ وصوله في 12 مايو/أيار حتى زيارة عائلته له بعد يومين، لم يقم حراس السجن بتفقدته في زنزانته ولو لمرة واحدة.

ويذكر أن عبدالله الشامي هو مواطن مصري يعمل مع قناة الجزيرة التي تبث بالعربية، وكان يقوم بالتغطية الإخبارية لمنطقة غرب أفريقيا بشكل رئيسي، إلى أن طلبت منه قناة الجزيرة السفر إلى القاهرة لتغطية أخبار الاحتجاجات المناوئة للرئيس محمد مرسي حينئذ في 30 يونيو/حزيران 2013. ولم يُعرف عن عبدالله الشامي أنه اشترك في الاحتجاجات أو في أية أعمال عنف. وكان يقوم بعمله كصحفي أثناء فترة وجوده في مصر. وكانت الأدلة الوحيدة التي قُدمت ضده هي الكاميرا وجواز السفر والعملة الأجنبية التي كان يحملها والتي استولت عليها قوات الأمن عندما قبضت عليه.

وبعد مرور ثلاثة أيام على الإطاحة بمحمد مرسي، بدأ عبدالله الشامي بإرسال تقاريره الإخبارية حول الاعتصام الكبير الذي نظّمه أنصار الرئيس السابق في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر في القاهرة. وقد استخدمت قوات الأمن القوة المميتة المفرطة وغير الضرورية لتفريق المظاهرة في 14 أغسطس/آب 2014، مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص، كما قُتل ثمانية من أفراد قوات الأمن في أعمال العنف التي اندلعت.

وقُبض على عبدالله الشامي بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية عندما حاول مغادرة المنطقة. واحتجزته قوات الأمن لمدة لا تقل عن ساعتين حيث تم استجوابه بشأن هويته

وجنسيته وعمله. ثم نُقل إلى مركز شرطة الشروق، حيث تعرّض للضرب، مع عدد من المعتقلين الآخرين، وتم التحقيق معه بشأن أسباب وجوده في ميدان رابعة العدوية.

وفي 18 أغسطس/آب، نُقل عبدالله الشامي إلى سجن أبو زعبل العسكري. وعلى الرغم من حر الصيف الشديد، فقد احتُجز في شاحنة للشرطة لمدة ساعتين بدون ماء. ويبدو أن أفراد الشرطة عمدوا إلى ضرب عبدالله الشامي والسجناء الآخرين عند خروجهم من الشاحنة، واستمروا في ضربهم أثناء دخولهم السجن. وقد تم التحقيق مع الشامي واقتيد إلى زنزانة مع عدد من السجناء الآخرين، حيث تعرّض للضرب مرة أخرى وأمر بتنظيف الزنزانة.

وبعد مرور ثلاثة أيام نُقل الشامي إلى سجن أبو زعبل 2. ومرة أخرى تعرّض للضرب مع المعتقلين الآخرين عند وصولهم إلى السجن. وفي 16 ديسمبر/كانون الأول، نُقل إلى سجن استقبال طره.

وقد أعلن عبدالله الشامي إضراباً عن الطعام منذ 21 يناير/كانون الثاني، احتجاجاً على استمرار اعتقاله. وهو يشرب الماء ولكنه لا يتناول الطعام. وعُلم أن وزنه نقص من 108 كيلوغرام إلى 73 كيلوغراماً. ولم تُصدر سلطات السجن تقريراً حول إضرابه عن الطعام إلا بعد مرور 30 يوماً. وتُعتبر مثل هذه التقارير إجراءً عادياً تقوم به السلطات لمراقبة الحالة الصحية لأي معتقل مضرب عن الطعام وتقييم مدى تدهورها. إن الحالة الصحية لعبدالله الشامي تزداد سوءاً بسبب إضرابه عن الطعام. إذ أن قدرته على الإبصار تتدهور، كما أُغمي عليه مرة واحدة على الأقل، وأصبح يعاني من انخفاض ضغط الدم.

الإسم: عبدالله الشامي